مسكن الأزمة وأثره على جودة الحياة الأسرية في الجزائر
السكن الجماعي أنموذجا

The crisis of housing and its impact on the quality of family life in Algeria
Collective housing as a model

شوقي قاسمي جامعة بسكرة

ملخص:

مفهوم المسكن يمثل حدود الفراغ الذي يتشكل من جدران وسقف و يأوي إليه الإنسان بغية الراحة والطعام والمبيت. و تلبية الحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية التي تكوّن مع الحاجات الجسدية تآلفا متكاملا يمتن العلاقة بين جسد الإنسان وإنسانيته. والتي من شأنها توفير متطلبات الراحة وتحقيق الإشباع النفسي، ضمان سلامة الصحة الجسمية لمستخدمي المسكن وقاطنيه من الأمراض والأوبئة التي قد تلحق بهم. اضافة إلى تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي، و توفر شروط الوقاية من الحوادث المنزلية.

الكلمات المفتاحية: أزمة السكن، جودة الحياة، الأسرة.

Abstract

The concept of housing represents the boundaries of the space that is formed by walls and a roof and into which a person lives in order to rest and sleep. And satisfying the psychological, social and cultural needs. That, form an integrated harmony with the physical needs that strengthens the relationship between the human body and social. This would provide the requirements for comfort and achieve psychological satisfaction, ensure the safety and physical health in home users and residents from the diseases and epidemics. That may befall them. In addition to providing the dwelling with drinking water and household use, and providing conditions for the prevention of domestic accidents.

Key words: housing crisis, quality of life, family.

مقدمة:

تعد أزمة السكن في الجزائر إحدى أهم السمات الرئيسية التي طبعت شؤون هذا القطاع منذ السنوات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية، وذلك جراء مجموعة متعددة من العوامل ذات الطابع التاريخي الاجتماعي والاقتصادي... إلخ، الأمر الذي دفع السلطات العمومية لبذل قصارى جهودها بغية وضع حد لها، وذلك من خلال رفعها من حجم الاستثمارات المالية المخصصة له، وتعزيز مقدرة وسائل الإنجاز الوطنية... إلخ، أين تم الرهان على إنجاز أكبر عدد ممكن من الوحدات السكنية بغية إشباع الطلب المتزايد سنويا عليه، دون إيلاء عناية كافية للشروط النوعية الواجب استيفائها في البيئات السكنية المراد تشييدها، لا سيما وأن قطاع كبير من المساكن المنجزة كانت ذات صبغة جماعية بصيغ متعددة، بما يعنيه ذلك من محدودية المساحة وضيق أفق التوسع العمودي والأفقي أمام أي حالة تزايد في الحجم العددي للأسر، الأمر الذي كانت له انعكاساته السريعة والمباشرة بعد ذلك على المستويين المادي والسلوكي، كما يتبدى للملاحظ البسيط من خلال العديد من المشاهد التي يرصدها من أول وهلة، فضلا عما كشفته العديد من الدراسات المتخصصة في هذا الإطار، بشكل يعكس وجود نوع من المعاناة الدائمة التي تتكبدها الأسر القاطنة في هذه البيئات السكنية في كيفية تسيير شؤونها الحياتية وإشباع حاجياتها المختلفة، على نحو يؤثر أليا في مستوى جودة الحياة التي يطمح إليها كل فرد منها، وهو ما يدعو للتساؤل ويدفع باتجاه تحري الإجابة حول ماهية مؤشرات مسكن الأزمة في الجزائر اليوم، ومظاهر تأثيره على جودة الحياة الأسرية. وكيفية حدوث ذلك؟.

1. **ماذا نقصد بمسكن الأزمة:** يتجاوز مفهوم المسكن حسب الباحث سطوف نضال حدود الفراغ الذي يتشكل من جدران وسقف، والذي يأوي إليه الإنسان بغية الراحة والطعام والمبيت، إلى تلبية الحاجات النفسية والاجتماعية والثقافية التي تكوّن مع الحاجات الجسدية تآلفا متكاملا يمتن العلاقة بين جسد الإنسان وإنسانيته ويوحدهما[1]. أما عبد القادر القصير فإنه يعرفه بأنه: "البناء الذي يأوي إليه الإنسان، ويشتمل هذا البناء على كل الضروريات والتسهيلات والتجهيزات والأدوات والأجهزة التي يحتاجها أو يرغبها الفرد لضمان تحقيق الصحة الطبيعية والعقلية والسعادة الاجتماعية له ولأسرته"[1]. حيث يترتب عن عدم توفر أحد هذه المتطلبات أو بعضها سواء بفعل الإهمال أو الاستعجال في وتيرة الإنجاز أو الجهل بأهمية ذلك وأثره، إلى التقليص من مستوى جودة البيئة السكنية وقدرتها على إرضاء رغبات قاطنيها وحاجياتهم المختلفة إلى درجة فقدها نهائيا تبعا لمستوى الفقد، الأمر الذي يجعله يتحول من مصاف مسكن الجودة إلى مسكن الأزمة، وذلك نظرا لأن الأمر ستكون له إرهاصاته المباشرة وغير المباشرة بعد ذلك على الصعيدين الفردي والأسري والداخلي والخارجي.

2. **أهمية المسكن في حياة الفرد والجماعة:** يشكل السكن أحد أهم المتطلبات الحياتية الأساسية سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات الإنسانية، وذلك كونه يعد عامل جد حيوي في إشباع جملة متنوعة من احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والفسيولوجية، وهي الاحتياجات التي تباينات مواقف العديد من المفكرين

في أولوية ترتيبها، على نحو ما ذهب إليه كل من: اكسندر ليتون (1959)، إيريك ايريكسون (1950)، وكانترل (1965)، وذلك إلى جانب النموذج الذي قدمه ماسلو لتدرج تلك الاحتياجات والذي يعد الأشهر بينها جميعا، حيث قام فيه بترتيب الاحتياجات الإنسانية الغريزية الخمسة الكبرى بشكل هرمي، ممثلة في تدرجها من الأسفل إلى الأعلى في: الحاجات الفسيولوجية، الأمن، الانتماء والحب، الحاجة إلى التقدير، تحقيق الذات والمكانة[1]، موصيا بوجوب إشباع الحاجات الأساسية الدنيا في التدرج قبل الاحتياجات المطلوبة في المستويات الأعلى من ذلك. غير إن متطلبات إبراز أهميتها في حياة الفرد والجماعة تقتضي من إعادة بلورتها في النقاط الأربعة الكبرى الآتية:

- **الحاجة للإيواء:** وتعتبر من المعاني التقليدية التي ترافقت معه منذ أقدم الأزمنة، وتطورت تبعا لتطور الحاجة إليه. وهي التي تنبع في الأصل من كونه المكان الذي يقضي فيه الإنسان معظم أوقاته، ويتحقق له فيه إشباع حاجاته البيولوجية والجسدية الأساسية (كالنوم والأكل...). ورغم اختلاف مقدار الوقت الذي يقطعه الفرد منا في البيت بحسب عمره الزمني، والحالة الاجتماعية التي يرزح تحتها، وكذا نوع المهنة التي يباشرها، ومستوى الرفاهية السائدة في المجتمع، إلا أن التقديرات المبدئية التي كشفت عنها بعض الدراسات، تشير إلى أن الشخص العادي يتراوح متوسط إقامته في المسكن ما بين 68-75% من وقته الإجمالي[1].
- **الحاجة للحماية:** وهي التي تتحقق من خلال اعتبار المسكن أحد مصادر الأمن الذاتي وعامل اطمئنان لقاطنيه من كل أشكال التهديدات الخارجية، حيث يدرأ عنهم المخاطر الطبيعية الناجمة عن تقلبات الطقس، ك: العواصف والثلوج والأمطار... ويوفر لهم أيضا بيئة صحية وخالية من الضوضاء والحرارة وكل أشكال التلوث، فضلا عن التهديدات البشرية المتصلة بالسرقة، والاعتداء والحوادث... أو أية ظروف أخرى غير سوية[1].
- **حاجات نفسية:** وهي تتعدى الجانب الحسي الذي امتازت به الحاجتين السابقتين، فالمكان الذي يسكن فيه الفرد يعد حيويا في تكوين جوانب شخصيته، وأن الصفات العامة التي تطبع سلوكياته (انفعال، توتر، هدوء واتزان...) هي صورة أو نتاج مباشر للبيئة التي نمى فيها. كما أن الفرد لا يستشعر حسب **ألاب** .Eleb ذاته إلا في مسكنه، ويتعرف على صورته المثالية وعلى أناه ونرجسيته، فالحياة لا يمكن أن تتم في دار أو في مسكن أخر، حيث أنه في مسكننا نعبر عن مشاعرنا الداخلية وعن أوهمنا وهمومنا[1].
- **حاجات اجتماعية:** يلعب المسكن دور جد هام في إشباع الاحتياجات الاجتماعية، باعتبار أنه هو مركز حياة الأسرة، حيث يحافظ على الحياة الخاصة للأسرة وأشيائها السرية التي لا ترغب أن يطلع عليها الغير، كما أنه يشبع حاجتها للاستقرار والرفاهية، ويسمح لها بصيانة حرمتها والمحافظة على كرامتها وعزة نفسها، ويساعد على تدعيم الاتصال الأسري، ويلبي كل ضرورياتها اليومية، ولا يسمح بوجود أي نوع من العوائق التي من شأنها أن تكبح السير الحسن لأعمالها، فهي لكي تستمر وتنمو تحتاج إلى وسط اجتماعي

مغذى بالعلاقات الحميمية بين أعضائها، من خلال إشباع الحاجة إلى الحب، الحاجة إلى الشعور بتقبل الآخرين، والحاجة إلى المشاركة... إلخ، وهذا ما يؤدي إلى تقوية الصلة اليومية بينهم وديمومتها[1].

3. الحداثة المعمارية وإشكالية مسكن الأزمة: اتسمت الفلسفة التي قام عليها التصميم المعماري المعاصر والذي أفرزته قرارات سلسلة المؤتمرات الدولية للهندسة المعمارية CIAM، والمنعقدة على مدار النصف الأول من القرن الماضي، بالنظر إلى المسكن بوصفه وحدة أساسية كاملة، وذلك من خلال تصميم كل عناصر السكن وتحديد كافة تفاصيله من مساحته وواجهاته وحتى وضع تأثيثه وطريقة استعماله دفعة واحدة، ثم القيام بعدها بعملية استنساخها من خلال عملية جمع حسابي أو تسلسلي لعدد من الوحدات السكنية المستقلة[1]، وهو الوضع الذي خبرته في بدايته الأولى الكثير من المجتمعات المتقدمة، وذلك خلال مساعيها لإعادة اعمار أوربا بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، حيث أدى انصباب الجهود وتركيزها على الشق الكمي، من خلال السعي لإنتاج عدد وافر من الوحدات السكانية، بغرض إشباع الطلب المتزايد على السكن إلى إهمال الشق النوعي للمسألة برمتها، مما أدى إلى تحول ما ينتج إلى مجرد أطر فيزيائية غير مهيأة لحياة إنسانية لائقة، ومن الشواهد الحية لذلك نذكر المشروع السكني الذي تم انجازه من طرف المعماري الفرنسي الكبير لوكربوزييه سنة 1947 بمدينة مارسيليا والمعروف باسم حي الشمس cité radieuse، والذي يعد واحد من أشهر المباني لفترة ما بعد الحرب، خاصة أنه يمثل واحد من أصل 33 دراسة استعرضها ميثاق أثينا سنة 1933 وتبناها، والذي تقوم فكرته على تشييد مجمع سكني يبلغ طوله 137 م وعرضه 24.5م وارتفاعه 56م، يكون بمثابة مجتمع صغير بكل احتياجاته العامة والخاصة: شقق مختلفة الأحجام، محلات تجارية، جمعيات تعاونية، خدمات عامة مشتركة، منظمات اجتماعية ورياضية... حيث كان غرض لوكربوزييه إسكان 1600 ساكن موزعين على 340 عائلة، وذلك من أصل 04 ملايين عائلة في مختلف أنحاء فرنسا شردتها الحرب، والتي سوف يتم توزيعها عبر كامل التراب الفرنسي، حيث تم بناء سلسلة من الوحدات السكنية المتصلة فيما بينها، تضم داخلها شقق طويلة وضيقة تتموضع فيها غرفتا النوم والاستقبال في الأطراف، متركبة حول ممر مركزي نواته المطبخ والحمام، تؤمن تهوية عرضية وتخفف من حدة الشمس المتوسطية التي تطبع يوميات سكان مدينة مارسيليا، والتي تعد إشكالية محلية فماذا عن مدن الشمال الأوربي الأخرى؟. غير أن عملية توطين الناس بها، من العيوب التي كدرت صفو حياة السكان بها، والتي من جملتها نذكر ما يلي: شقق ضيقة (خلايا سكنية)، انخفاض أسقفها وعدم تناسب طولها مع عرضها،غرف المعيشة ليست بالحجم الكافي، الممرات طويلة ومظلمة، مما يدفع للجوء للإضاءة الصناعية والألوان الزاهية في وضح النهار، ارتفاع شكاوى السكان من الهدوء الزائد عن الحد والذي يتحول إلى صمت مريب[1].

هذا النموذج و غيره تسببت في إحداث حالة من الاضطراب والتوتر في حياة الجماعات الإنسانية القاطنة بها، والتي تم رصدها من قبل العديد من الدراسات المختصة، والمتمثلة في ارتفاع معدل تغيير محلات الإقامة من طرف السكان على نحو غير مسبوق، وكذا فرار سكان المدن منها في عطل نهاية

الأسبوع[1]. وهي المؤشرات التي تعد بمعية أخريات غيرها علامات لا تخطئ، وتدل على حالة من عدم الرضا عن الوسط الذي يعيشون فيه، بعد عجزهم عن إيجاد شخصيتهم الخاصة، وعدم استعدادهم لاستيعاب الشخصية المميزة للمجال الذي باتوا ينتمون إليه. وهي المفاهيم التي بقيت على قيد الحياة حتى منتصف الستينات من القرن الماضي في مناطق ولادتها، سرعان ما انتقلت عدواها بعد ذلك للكثير من للمجتمعات النامية، وأصبحت تمثل أساس حل مشكلة الإسكان الخانقة التي تفتك بها[1]

4. معايير ومواصفات مسكن الجودة: ويقصد بها مجموع المقاييس والاعتبارات التي تم صياغتها طرف المهتمين بشؤون العمارة والسكن، والتي يستوجب مراعاتها أثناء عمليتي تصميم وإنجاز الوحدات السكنية، وذلك بغرض ضمان الاستجابة للاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتوفير فضاء سكني لائق لحياة إنسانية كريمة، من أجل الوصول إلى أقصى درجات الإشباع السكني، والتي من جملتها اخترنا ما يلي:

4.1. معايير روبرت لرو: ميز "**روبرت لرو**" في كتابه المدرج تحت مسمى: **الايكولوجيا الإنسانية** Ecologie Humaine، بين ثلاثة أنواع من الاعتبارات التي ينبغي توفرها في أي بيئة السكنية حتى ترقى إلى مصاف الجودة، وهي:

أ. الشروط الفيزيولوجية: وتتلخص في الهدوء باشتقاقاته الثلاث: المادي، السمعي، البصري.

ب. الشروط غير الفيزيولوجية: وتتضمن بوجه خاص توفر الحماية، سواء ما تعلق منها بالتعدي على الكرامة، أو الحماية من السرقة وتوفير الأمن.

ت. الشروط الصحية والسكنية: وتتمثل في: توفر الهواء النقي، وقنوات تصريف المياه المستعملة ومياه الأمطار، انعدام الرطوبة داخل المساكن، التزود بالمياه الصالحة للشرب، والتخلص من النفايات المنزلية[1].

4.2. معايير توفيق محمد خيضر: ميز هذا الأخير بدوره بين ثلاثة أنواع من الشروط التي ينبغي الحرص على استيفائها في أي تصميم سكني حتى يصبح مؤهلا للحياة الآدمية الكريمة، والتي أوجزها في:

أ. شروط توفير الحاجات النفسية: وتتمثل في مجموعة من الاعتبارات التي من شأنها توفير متطلبات الراحة وتحقيق الإشباع النفسي، وهي:

- التهوية والإضاءة والتدفئة والتكييف لكل زاوية من زوايا المسكن.
- تجنب حدوث الضوضاء داخل المسكن.
- توفير مجالات كافية لممارسة الرياضة ولعب الأطفال.

ب. شروط حماية الأسرة من الأمراض: وتستهدف في المقام الأول ضمان سلامة الصحة الجسمية لمستخدمي المسكن وقاطنيه من الأمراض والأوبئة التي قد تلحق بهم، وذلك من خلال:

- التخلص من الفضلات بأنواعها بطريقة صحية عن طريق جمعها ونقلها إلى أماكن مخصصة لها بواسطة وسائل تمنع انتقال الجراثيم والأمراض.
- تزويد المسكن بالمياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي.
- مكافحة جميع أنواع الحشرات التي تساعد على انتشار الأمراض.

- تخصيص غرفة نوم لكل فرد لتجنب الازدحام والأمراض التنفسية والجلدية والأمراض المعدية[1].

ت. شروط الوقاية من الحوادث المنزلية: وهي التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- إقامة المسكن على أرض صلبة وثابتة.
- توفير كل ما يلزم للوقاية من الحرائق وحوادث الكهرباء والغاز.
- تفادي استعمال مواد بناء مغشوشة والاعتماد على مواد بناء صلبة وصالحة.
- القيام بالصيانة الضرورية للمرافق والتوصيلات الكهربائية والمجاري الصحية[1].

4.3. محددات المنظمة العالمية للصحة: كما اجتهد الكثير من المختصين المنضوين تحت راية المنظمة العالمية للصحة في تشخيص مجموعة الاحتياجات والمتطلبات التي ينبغي أن توفرها في أي سكن حتى يرقى إلى مصاف الجودة، وهي التي تتمثل فيما يلي:

- الاحتياجات الجسدية: وتتمثل في الاحتفاظ بدرجة حرارة مناسبة، ونظافة وإضاءة كافية والوقاية من الضوضاء وتوفير أماكن لعب الأطفال.
- الاحتياجات النفسية: توفير جو السرية (الخصوصية) الفرد، حياة سوية للأسرة لأداء واجباتها ووظائفها، الإمكانيات الجمالية للمنزل والحي، الانسجام مع المعايير الاجتماعية السائدة.
- الوقاية من الأمراض: وتتمثل في توفير تمديدات مياه صحية وحمامات مناسبة، والحماية من التلوث في الجدران والحشرات، وتوفير وسائل حفظ الأطعمة من الفساد.
- الوقاية من الحوادث: مراعاة إقامة المسكن بحيث لا يتعرض السكان للحوادث والحرائق والصدمات الكهربائية والتسمم بالغاز والسقوط ووقاية الحي من مخاطر السيارات[1].

4.4. التحديدات القياسية: وعند دراسة موضوع المواصفات القياسية للسكن، يجد المرء نفسه أمام عدد كبير وغير محدود من الاشتراطات، والتي يعكف أهل الاختصاص من مصالح وهيئات على وضعها في سبيل توفير الراحة في نظام البناء نفسه، والتي سوف نقصرها في هذا المقام في جانب التحديدات المساحية. وفيما يتعلق بالمساحة المناسبة لمسكن أسرة يتراوح تعدادها ما بين 03-05 أفراد، فان منظمة الصحة العالمية (**W.H.O**) قد حددته ب 260.3م^2، يشكل الإطار المبني منها مساحة قدرها 123.3م^2. أما الجزء الباقي من الأرض والتي تبلغ مساحاتها 137م^2، فيجب أن تترك شاغرة لأغراض المساحة الخضراء ولهو الأطفال، وهو ما يعادل حوالي 53% من إجمالي المساحة[1]، حيث يكون التوزيع الهيكلي للمساحة البنائية بالتباين بين مكونات وأجزاء المسكن كما هو موضح في الجدول أدناه. مع مراعاة أن تتزيد هذه المساحة مع تزايد عدد الأفراد الأسرة وتقل مع تناقصهم، في حالة ما إذا كان الاتجاه العام يوحي بانفصال الأبناء عن ذويهم، وبدئوا في تكوين الأسر وإقامتهم في أحد المساكن المتعلقة بهم. غير أن ارتفاع تكاليف البناء التي تزداد عام بعد أخر، دفعت باتجاه تحديد الحد الأقصى لما يمكن أن تكون عليه المساحة للشقة الواحدة ب 125م^2، وهو التحديد الذي يتم بغرض ترشيد استخدام الأرض كأحد عوامل الإنتاج البارزة في الاستخدامات البديلة[1].

الجدول01: يوضح التوزع الهيكلي للمساحة البنائية

التخصيص	غرفة المعيشة والطعام	المطبخ	غرفة النوم 1	غرفة النوم 2	غرفة النوم 3	المجموع
حجم المساحة	38.5م^2	14.4م^2	28.9م^2	25م^2	16.5م^2	123.3م^2

5. مؤشرات مسكن الأزمة في الجزائر: تحصي الجزائر اليوم قرابة السبعة (07) ملايين وحدة سكنية، نسبة معتبرة منها تقدر بالنصف أو أكثر تتسم بأنها ذات نمط جماعي، وهي النسبة المرشحة للارتفاع أكثر خلال السنوات المقبلة، وذلك بعد أن تحول هذا النمط لخيار استراتيجي في السياسة القطاعية المنتهجة من قبل السلطات العمومية، الأمر الذي سيجعل منه الملتجأ الوحيد الذي ستعيش في كنفه الكثير من الأسرة الجزائرية، وهو ما يستوجب منا إدراك مواصفاته العامة ذات التأثير المباشر على الحياة الأسرية، ممثلة في: التخصيص المساحي، معدل إشغال المسكن، والعمر الزمني لهذه الحظيرة، والتي سنقف عندها بالتفصيل في التناول الأتي.

أ. **التخصيص المساحي للسكن الجماعي في الجزائر:** يعد التخصيص المساحي للوحدات السكنية مؤشر هام على مستوى الإسكان والرفاهية التي تحيا في كنفها الأسر، ودرجة تمتعها بفضاء مريح يسهل لها الكثير من أوجه النشاط الإنساني. وهو الأمر الذي سنحاول الوقوف على تفاصيله في الحالة الجزائرية، والتي يتسم نمط السكن الجماعي فيها بتعدد الصيغ التي جرى انتهاجها منذ مطلع سنة 1966، كما هو عليه الأمر بالنسبة لمساكن الترقية العقارية العمومية الحضرية، السكن العمومي الايجاري، الترقوي المدعم وغيرها من الصيغ، والتي تتباين في مسمياتها لتتشابه في خصائصها التقنية ومواصفاتها الهندسية، كما سيأتي بيانه معنا في التفصيل الأتي.

- مساكن الترقية العقارية العمومية الحضرية: وهو أحد أقدم الصيغ السكنية التي تم العمل بها في الجزائر قبل أن ينهى العمل بها في تسعينات القرن الماضي، وتتوزع هذه الصيغة على ثلاثة (03) أنواع وهي الصنف الاقتصادي، الصنف المحسن، والصنف الراقي. حيث تتراوح مساحة الصنف الأول ما بين 50–93م²، والصنف الثاني ما بين 52–122م²، وهما الصنفان الأكثر إقبالا وطلبا من قبل قطاع عريض من الفئات الاجتماعية متوسطة الدخل، والراغبة في الاستفادة من سكان عن طريق عملية الشراء، وذلك جراء مميزاتهما الاجتماعية والاقتصادية والتي تجعلها في متناولهم، أما الصنف الأخير فتتراوح مساحته ما بين 55–137م²، حيث يرخص باحتضان الصنف الأول ما بين غرفتين إلى خمس غرف، أما الصنفين المتبقيين فيمكن لهما احتواء حتى ست غرف. لكن تحقيق ذلك مقرون في النهاية بشرط أخرى مفاده أن ما بين 60–70% من حجم الانجاز الكلي بالنسبة للصنفين الاقتصادي والمحسن ينبغي أن تكون دون الأربع (04) غرف، أما بالنسبة للصنف الراقي فنجد أن 65% من حصة الإنجاز هي أكثر من ذلك[1].
- السكن الترقوي المدعم: وهو أحد الصيغ الحديثة التي جرى إحلالها خلال السنوات الأخيرة كبديل لصيغة السكن التساهمي، حيث تقدر إجمالي مساحته حسب نص المادة خمسة من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 مايو 2011، ب 70 متر مربع مع نسبة تفاوت في حدود 03% [1]. هذه المساحة تجعل من

الاستحالة إمكانية اتساع هذه الصيغة من السكن لأكثر من 03 غرف، كما أنه من شأنها أن تؤثر كذلك على حجم التخصيص المساحي لكل جزء من مكونات المسكن بعد ذلك، ما يجعلها غير مؤهلة لتلبية أبسط الاحتياجات الاعتيادية للأسرة الجزائرية.

- السكن العمومي الإيجاري: يعد أشهر هذه الصيغ وأكثرها حضور في المشهد السكني بالجزائر، أين يحوز حصة معتبرة من حجم الانجاز السنوي الذي يتم، والتي قدرت خلال الفترة ما بين (2004–2011) بحوالي 208216 وحدة سكنية، حيث يوجه لفائدة الطبقات الاجتماعية المعسرة ومحدودي الدخل، واللتان لا تمكنهم مواردهم المالية من دفع إيجار مرتفع أو اقتناء مسكن. وتتسم هذه الصيغة من السكن بنمطية معينة فيما يخص المساحة المسكونة، حيث تقدر ب 60 متر مربع لشقة بثلاثة غرف[1].

ب.معدل شغل السكن: يشكل إحدى مؤشرات جودة الحياة الأسرية داخل المساكن، وهو الذي يعبر به على المتوسط العام لتوزع الكثافة الأسرية ودرجة التزاحم داخل المساكن، بما يسمح بتحديد مدى العجز في استعمال المجال الداخلي، وإشباع عدد من الحاجات الاجتماعية (راحة، دراسة...) أو العكس، أين قدر هذا المعدل في سنة 1966 ب 6.77 شخص في المسكن الواحد، ليرتفع بعد ذلك في إحصاء 1977 إلى حدود 7.7 شخص في المسكن، وذلك بفعل اللاتوازن المسجل بين النمو الحاصل في عدد السكان مقابل عدد المساكن، كما أن هناك أوضاع خاصة ببعض العائلات تراوح فيها هذا المعدل ما بين 09–11 شخص في المسكن الواحد خاصة على مستوى المدن الكبرى، أما في تعداد 1987 فقد بلغ عدد السكان 23.389.420 في حين ارتفع عدد المساكن إلى حدود 3.050.812 مسكن، أي بمعدل احتلال 7.55 شخص للمسكن، إلا أنه انخفض جزئيا في تعداد سنة 1998 حيث قدر ب 6.54 شخص لكل مسكن، كما سمح تطور حجم الانجاز الحاصل ما بين سنتي 1998–2003 والمقدر ب 768000 سكن، بانخفاض نسبة شغل المسكن الواحد إلى 5.54 شخص سنة 2003[1]. وتشير التقديرات الرسمية المصرح بها أن معدل شغل السكن قد تدنى أكثر عما كان عليه، وذلك بفعل البرامج السكنية الضخمة من مختلف الصيغ التي جرى إطلاقها منذ سنة 2001، حيث بات يقدر منذ سنة 2009 ب 05 أشخاص للمسكن الواحد[1].

أما بالنسبة لمعدل إشغال الغرف، فقد شهد وتيرة تصاعدية منذ سنة 1966، حيث انتقل من شخصين في غرفة واحدة إلى 2.49 شخص في الغرفة الواحدة في سنة 1977، ثم 2.69 شخص في الغرفة حسب نتائج تعداد سنة 1987 قبل أن يقفز إلى 2.86 شخص في الغرفة الواحدة في سنة 1992[1]. ومرد ذلك هو عدم توفر عدد كافي من المساكن ذات غرف كثيرة، حيث تشير في هذا الإطار النتائج التي خلصت إليها التعدادات السكانية الثلاثة الأولى في تاريخ الجزائر، والتي تم إجرائها خلال سنوات: 1966، 1977، 1987، إلى أن المساكن ذات الثلاث (03) غرف فأقل مثلت أكثر من 73% من مجموع مساكن الحظيرة العقارية، أما نوعية المساكن التي يزيد عدد غرفها عن الأربع ويقل عن الست فهي تتزايد ببطء شديد، في حين تتزايد تلك التي يفوق عدد حجراتها الست غرف بوتيرة أقل من سابقتها[1]. (الجدول 02).

الجدول رقم (02): يوضح تطور أحجام المساكن في الجزائر ما بين (1966–1987)

السنة	1966		1977		1987	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
غرفة	616000	%35	562067	%25	490849	%18
02-03 غرف	931045	%52	1264368	%58	1550425	%55
04-05 غرف	195925	%11	309984	%14	576063	%21
06 غرف فأكثر	36088	%02	57040	%03	179464	%06
المجموع	1779058	%100	2193459	%100	2796801	%100

المصدر: بلخير بديع الزمان، **أزمة الإسكان والمبادرات الفردية والأسرية: دراسة حالة في حي شعبي "ديار الكاف" بالعاصمة**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، 1999/1998، ص.74

ت.اهتراء الحظيرة الوطنية للسكن: المؤشر الثالث الذي يمكن الاستدلال به أيضا، يتعلق بهشاشة قطاع عريض من الحظيرة الوطنية للسكن، حيث تكشف الأرقام الرسمية المصرح بها على أن هناك ما لا يقل عن 02 مليون وحدة سكنية تتطلب الترميم العاجل خاصة على مستوى الحواضر الكبرى، وذلك جراء قدم تاريخ تشييدها، حيث نجد أن هناك 850 ألف سكن بنيت قبل 1945، و950 ألف مسكن بنيت ما بين 1945-1954، و148 ألف مسكن تعود للفترة الممتدة ما بين (1954-1962)، فضلا عن وجود عدد معتبر يعود إلى ما بعد سنة 1966[1]، الأمر الذي من شأنه أن يجعل حياة آلاف الأسر في خطر دائم، جراء توقع عملية انهيارها في أي لحظة بدون وجود بدائل أخرى متاحة لهم، ما يجعل نظرتهم إلى المستقبل تتسم بالغموض، ومشاعر الخوف والهلع تسيطر عليهم يوميا وتؤثر في كل تفاصيل حياتهم.

6. التداعيات اللاحقة على جودة الحياة الأسرية: تتسبب المؤشرات الثلاث السابقة الذكر في بروز مجموعة كبيرة من الأعراض المرضية على الصعيدين النفسي والاجتماعي، والتي تعكس حجم المعاناة التي يتكبدها قاطنو هذا النوع من السكن يوميا، ويجعلها تتسبب بذلك في تدني مستوى جودة الحياة الأسرية التي يحيونها، كما سنقف عليها في التفصيل اللاحق.

6.1. اغتراب الساكن عن بيئته: وينشأ هذا الشعور من إحساس قاطنيه بعدم تملك المجال اجتماعيا ونفسيا، وبتالي عدم قدرتهم على الانتساب إليها والدفاع عنه من خلال المحافظة عليه والساعي أكثر نحو تطويره، وهو ما يجعلهم في وضعية صراع مستدام معه جراء عدم تأقلمهم معه، وذلك ما يتجلى في إجراء سلسلة من التغيرات على المسكن بعد استلامه مباشرة، والتي تعود إلى رغبتهم في زيادة الانتفاع به ومعالجة أوجه النقص التي تعتريه، سواء ما تعلق منها بعدد الغرف أو المرافق التي يحتويها المسكن أو بزيادة جمالية المبنى، وذلك حتى يستجيب لاحتياجات الأسرة ويحقق أمالها في مقر مريح تقضي فيه معظم وقتها. حيث كلما قلت نسبة التعديلات أو تأخرت بعض الوقت، كلما كان ذلك مؤشر بالغ الدالة على نجاح المشروع وحسن إنجازه، والعكس صحيح أيضا حيث كلما هناك تعديلات كبيرة تمت خاصة في بداية استلام المسكن، كلما عبر ذلك أكثر على قصور المشروع وعدم ملاءمته. ومن شواهد ذلك أن التحقيق الذي قامت به وزارة الإسكان عام 1993 عن إسكان ذوي الدخل المحدود، أثبت أن 75% من مساكن العينة المقصودة

بالدراسة أجرى عليها المستفيدون بها تعديلات، وأن 65% منهم ادخلوا التعديلات في السنة الأولى من استلامهم البيت، وأن 60% ممن أدخلوا التعديلات يرغبون في إدخال تعديلات أخرى جديدة، وأن 70% ممن أجروا التعديلات كان هدفهم التوسع في المسكن للاستعمال الشخصي، ونسبة من أرادوا تجميل مساكنهم هي 26% والاستغلال بقصد الإيجار هي 07%، ما يعني أن معظم التعديلات تعد ضرورية للأسرة، وكان يجب أن تتوفر في المسكن قبل عملية تسليم[1].

6.2. الاختلاط بين الجنسين في المضاجع: كما أن القيام بعملية تصميم المساكن على هذا النحو، يتنافى في جوهره مع الكثير من القيم الاجتماعية والدينية التي تقوم عليها عملية التنشئة الاجتماعية، والتي تراعي في أحد أوجهها عملية التفرقة في المضجع ما بين الجنسين، حيث يستدعي ذلك وجوب تخصيص غرفة للذكور وأخرى للإناث، فضلا عن التفرقة ما بين الفئات السنية المختلفة (كبار/ صغار)[1] ، وهو ما يتعذر تحقيقه بسهولة في ظل هكذا وضعية، الأمر الذي يضطر الوالدين للسماح بانتهاك خصوصيتهما والتخلي عن حماية حياتهما الزوجية، وذلك من خلال الترخيص بنوم أحد أو بعض الأبناء معهما في نفس الغرفة[1]. أو يدفعهم لتحويل بعض أجزء المسكن عن الوظيفة الأصلية التي أنشأت من أجلها، كتحويل غرفة استقبال الضيوف ليلا إلى غرفة لأحد الجنسين، أو القيام بإدخال تحويرات جوهرية على أجزاء من السكن، وذلك كالانتقاص من مساحة أحد الغرف وإضافة المنشر إليها لإنشاء غرفة جديدة، بما يعنيه ذلك من تضييق للمساحة أكثر مما هي عليه، وغيرها من الحلول الارتجالية والتي تعكس حالة من التخبط تعيشها الأسر في مساكنها هذه وتحاول جاهدة التكيف معها.

6.3. اختفاء طقوس الأفراح والأحزان: تعد المسرات والأحزان سمة رئيسية مميزة لحياة أي مجتمع إنساني على وجه البسيطة، وتتباين طرق التفاعل معها من جماعة لأخرى ومن فئة لأخرى، ولا يختلف حال الأسرة الجزائرية في شيء عن ذلك، حيث يصادف أن تتسم طرق الاحتفاء بنجاح الأبناء في دراستهم أو مراسيم زواجهم أو ازدياد مواليد جدد... إلخ، بطقوس متعددة ومتنوعة كتوافد الأهل والجماعات القرابية، وإقامة الولائم والسهرات والمبيت بعين المكان تعبيرا عن الابتهاج، والأمر عينه أيضا بالنسبة للأحزان مع فارق في نوع الطقوس المقامة تبعا لخصوصية كل ظرف، وهو أمر يصبح جد معقد بل وصعب التحقيق بالنسبة للكثيرين جراء استحالة استيعاب الفضاء السكني برمته بعد إفراغه من كل محتوياته للضيوف والوافدين. من أجل استكمال طقوس الفرح والبهجة، ك: إستئجار قاعات الأفراح أو خيم تقليدية ونصبها في الخارج أمام العمارة، من أجل مكوث جانب من الزوار بها نظرا لعدم اتساع المسكن داخليا لاستقبالهم.

6.4. التنشئة الاجتماعية من الأسرة إلى الشارع: يعد السكن الفضاء أو الوعاء الحاضن لعملية تلقين مبادئ التنشئة الأسرية، غير أن ارتفاع منسوب ضغوط الحياة اليومية، وكذا ضيق المساحة السكنية تقلل من فرص الأطفال في الحركة والتعبير عن شخصيتهم، وتحدهم عن إمكانية القيام بممارسة الكثير من أنشطتهم فيها لما في ذلك من إزعاج للأسرة والجيرة على حد السواء، وهو ما من شأنه أن يؤثر في النمو النفسي والاجتماعي للطفل والذي يحتاج إلى مكان مريح، يلبي فيه حاجاته من النوم والغذاء واللعب خاصة

في المراحل الأولى من حياته[1]، الأمر الذي جعل الكثير من الأسر تشجع أبنائها وتدفعهم للمكوث خارج المسكن بصرف النظر عن طول الوقت الذي يقضونه فيه، أحيانا كنوع من التعويض وأحيانا أخرى لعدم وجود البديل، وذلك في خضم وضع يطبعه غياب الآباء عن المشهد جراء سعيهم وراء طلب الرزق، وانغماس الكثير من الأمهات في القيام بالأنشطة المنزلية اليومية على أكمل وجه، أو التفرغ لاستقبال الضيوف والزوار وغير ذلك من الالتزامات الأسرية مغفلين ما يقوم أو يتعرض له أطفالهم خارجا، وهي اللامبالاة التي تصل في أحيانا كثيرة إلى درجة أن الأطفال لا يدخلون مساكنهم إلا مع حلول الظلام، ما يعني أنهم غير مراقبين من طرف الوالدين طوال الوقت، وهو مؤشر بالغ الدلالة على انتقال عملية التنشئة من مؤسسة الأسرة إلى الشارع، الأمر الذي من شأنه أن يجعلهم عرضة أكثر للاختلاط بالصحبة السيئة والتي تعجل بتبنيهم للسلوكيات المنحرفة، حيث يقول في هذا الإطار **دافيد ريسمن** David Riesman "أن جماعة الرفقة تصبح هي المؤسسة الرئيسية في تنشئة الطفل اجتماعيا بعد خروجه من نطاق عائلته إلى جماعة أولية أخرى"[1]، ليكون الناتج بعد ذلك وبال على الأسرة والمجتمع معا، حيث نجد أن الكثير من القيم والمكتسبات السلوكية للأطفال والمراهقين، تعد حصيلة لما يلاحظونه ويسمعونه من أقرانهم، وهو ما من شأنه أن يشكل مدخل مباشر نحو عالم الانحراف كتعلم تدخين السجائر، النفور من الدراسة... وهي الوقائع التي تؤكدها العديد من الشواهد العلمية الدالة على ذلك، والتي من بينها نذكر دراسة الدكتور محي الدين مختار في سنة 1984 على انحراف الأحداث في الجزائر، والتي أجراها بمركزي إعادة التربية بمدينتي عنابة وقسنطينة، والتي خلص فيها الباحث إلى أن نسبة الانحراف تزيد عند الأحداث التي تتراوح أعمارهم ما بين (15–18 سنة)، وأن المسكن مترابطا وظيفيا مع مزيد من القابلية للانحراف، وأنه مقابل كل أسرتين للأسوياء توجد أسرة للمنحرفين تعيش في شقة[1]. والأمر عينه تؤكده أيضا دراسة الدكتور **علي مانع**، والتي انتهت إلى الإقرار بأن 46% من الجانحين كانوا يسكنون في غرفة واحدة مع 04 أفراد أو أكثر[1].

6.5. تقلص الحيز المكاني: محدودية التخصيص المساحي الذي يطبع عموم المساكن الجماعية في الجزائر، ينعكس بعد ذلك مباشرة على حجم الحيز المكاني المتاح أمام كل واحد من قاطني هذه المساكن، ويجعله يتسم بدوره بالمحدودية خاصة إذا ما أقترن بارتفاع عدد مستعملي نفس المجال. وهي المساحة التي لا تتعدى اليوم في الجزائر حاجز 08م²لكل شخص في مسكنه، بينما يستوجب المعيار الدولي المقبول 14م² لكل شخص، والمعيار المرفوض هو 10م² لكل ساكن[1]، وهو ما يعني أن هذه المساكن غير مؤهلة لاستيعاب كافة أفراد الأسرة، وأن هذا الوضع من شأنه أن يجعلهم معرضين باستمرار للانفعال، والذي يدفع ليظهر من بينهم أفراد أكثر ميلا للعدوان على من حولهم من الأشخاص وعلى الأشياء التي يعملون فيها، بل وحتى على عناصر البيئة نفسها المسببة لانفعالهم[1]، في حين أنه من شأن وجود حيز مكاني محدد وواضح، تقليل حجم الانفعال الذي قد يصاحب عملية تداخل مصالح الأفراد في بعض الأحيان، الأمر الذي يساعد على تجنب العنف وتحقيق المزيد من التفاهم بين الأفراد[1].

انتفاء معنى التخصيص الوظيفي: يشكل التخصيص الوظيفي أحد مفردات العمارة الحديثة والتي قامت على تشطير المسكن إلى أجزاء يقوم كل منها بأداء وظيفة محددة، غرفة النوم، غرفة الاستقبال الرئيسية أو بيت الضياف، المطبخ لإعداد الطعام وتناوله... إلخ، غير أن واقع ضيق مساحة المساكن كما وقفنا عليه من خلال التشريع الناظم لها من ناحية، وكذا ارتفاع معدل شاغليها من ناحية أخرى، فضلا عن الخصوصية السوسيوثقافية التي تطبع الواقع الجزائري. أما غرفة الجلوس أو "بيت القعاد" كما تسمى لدى الكثيرين[1]، فهي إما تخصص كغرفة لأحد الجنسين من كبار السن وذلك نظرا لخصوصية المرحلة العمرية، أما في حالة صغر حجم الأسرة أو صغر عمر الأولاد، فهي توجه لغرض تناول الطعام ومشاهدة التلفاز ونوم بعض أفراد الأسرة كذلك، كما يستخدم مدخل الشقة لغسل الثياب والأفرشة كون الحمام يعد فضاء ضيق لا يسمح بذلك، الأمر الذي يتسبب في الكثير من الأحيان في تسرب المياه خارجا، وبتالي زيادة مستوى تعفن الوضع السكني خارجا أكثر مما هو عليه[1].

6.7.تسقيف المشروع الإنجابي للأسرة: بعد أن عرفت الأسرة الجزائرية انتقال سريع من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، شهد متوسط حجم الأسرة بدوره انخفاض محسوس في معدلاته، حيث بات يقدر ب 5.86 فردا حسب نتائج تعداد سنة 2008، وذلك بعدما كان يقدر ب 6.63 فردا و6.9 فردا في تعدادي سنتي 1998 و1987 على التوالي[1]، الأمر الذي يعني وجود نوع من التغير في النظرة للمشروع الإنجابي من قبل أفراد الأسرة الجزائرية، تحت وطأة جملة متنوعة ومتعددة من العوامل منها ذات الطابع الديموغرافي كسن الزوجين، ومنها ذات الطابع الاجتماعي كدرجة المساندة التي يتلقاها الزوجين من الأهل في مجال تربية الأبناء، وبعضها الأخر ذو طابع اقتصادي كمستوى الدخل الأسري، وعمل المرأة... إلى جانب الوضع التعليمي للزوجين وأثره في خيارتهم في هذا الشأن، غير أن هناك متغير أخر بدأ يطرأ على المشهد ويفرض نفسه كعامل حاسم في التأثير في هذا الجانب، ألا وهو حجم التخصيص السكني المتوافق مع إمكانيات الأفراد للاستفادة منه، حيث يبقى عدد المساكن ذات الخمس غرف ضعيف جدا، ولا تتحصل عليه إلا العائلات ذات الدخل المرتفع، بينما الطبقات المتوسطة والدنيا من المجتمع ، فإنه لا يمكنها إلا أن تسكن في شقق أقل اتساعا، وذلك نظرا لعدم توفرها على الإمكانيات المادية الكبيرة والتي تؤهلها للحصول على مسكن واسع[1].

6.8. الصحة الجسمية والنفسية: كما أن للمساكن أيضا تأثير كبير على الصحة العامة للأفراد والجماعات، والتي مردها التأثير السلبي للهواء الملوث على المستخدمين داخل المباني، والتي اصطلح على تسميتها بأمراض المباني المغلقة، والتي تشير إلى زيادة معدل استخدام المواد والمنتجات الصناعية التي تطلق غازات ضارة ودقائق صناعية في عمليات بناء المساكن وتزيينها مثل: السجاد الصناعي، والأخشاب المصنعة، ومواد الغراء المستعملة في المفروشات المنزلية، والمبيدات الحشرية، والمنظفات الكيمائية[1]. ومن الشواهد الحية لذلك نذكر المساكن الجاهزة، والتي تحوز نسبة معتبرة من حجم الحظيرة الوطنية للسكن في الجزائر. وبالتالي تلبية أكبر عدد ممكن من الطلبات، وهي التي تحتوي في مكوناتها

على مادة **الأميونت** المسرطنة، حيث تقتضي تدابير العمل بها أن لا تتجاوز الحدود القصوى للاستخدام حد 30 سنة. كما أن كل قاطن بهذا النوع من السكن لابد وأن يشكو من حجم الضجيج المرتفع فيه، وذلك بسبب الوسائل الكهربائية المستعملة في المساكن، وكذا ضجيج أطفال العمارات وعدم احترام راحة الجيران من طرف بعضهم البعض، دون نسيان ضجيج السيارات، والأعمال الجارية داخل العمارة إثر حدوث عطل بالصرف الصحي أو الكهرباء مثلا[1]، وهي الأمور التي تتسبب في ظهور الكثير من أعراض الانزعاج والاضطرابات، وذلك بسبب شدتها أو وقوعها فجأة أو ديمومتها مما يتسبب في منع الأفراد من التركيز فيما يريدون القيام به، فضلا عن تأثيراتها على المستويين الفسيولوجي والنفسي مثل: الضرر الذي يحدث في طبلة الأذن أو في المراكز العصبية المسؤولة عن السمع، زيادة معدلات التوتر، وسرعة وشدة الانفعال إلى جانب بعض الأعراض الأخرى كارتفاع الضغط الدموي، الإرهاق والإجهاد النفسي... إلخ، وهو ما من شأنه أن يؤثر على العلاقات الاجتماعية ومستوى التفاعل الشخصي مع الآخرين[1].

6.9. العجز عن إدارة الضغوط: يتعرض الإنسان في حياته اليومية للكثير من المواقف الضاغطة والتي قد ترتبط بالأسرة، أو العمل، أو التفكير في القرارات المستقبلية، أو فقدان شخص عزيز، أو التغير في العمل، أو الخلافات الأسرية، وحتى مشاجرات الأبناء، والأعمال الروتينية اليومية مثل قيادة السيارة يوميا في فترات الازدحام وغير ذلك من الأمور. ورغم أن الشعور بالضغط والإجهاد هو حالة طبيعية ترافق مواقف الحياة اليومية[1]، غير إن عدم أهلية البيئة السكنية للحياة الإنسانية الكريمة، في ظل عدم استجابتها للكثير من متطلبات الراحة والهدوء الذي ينشده الإنسان في مثل هذه المواقف، جراء انطباعها هي الأخرى بجملة من الضغوط المحيطة مثل: الضوضاء، والحرارة، والمناخ، والتلوث، والاكتظاظ وغيرهم، والتي تتباين في شدتها من المستوى الضعيف إلى المستوى الحاد[1]، يجعلها تتحول إلى عامل ضغط إضافي يثقل كاهل قاطنيها، وتتركهم يعانون الأمرين في تحمل تبعات ذلك ومحاولة حسن إداراته، وهو ما قد يتسبب في الكثير من الأحيان في إحداث تأثير كبير على صحتهم الجسدية والنفسية، وعملهم، وعلاقاتهم الحياتية.

6.10. عدم إشباع الحاجات: وينجم عن عدم تحقق الإشباع في هذه الجوانب وأخرى غيرها، إلى تحول المسكن من أداة احتواء للأفراد ومكان للراحة والهدوء، إلى مثار قلق وتوتر لقاطنيه الذين يجدون أنفسهم نافرين منه وغير قادرين المكوث فيه قليلا أو كثير، وهو ما يجعل مسألة العيش فيه تعد خيار المضطر الذي لا يملك بدائل أخرى كافيه تغنيه عن ذلك، فيصبح المسكن بمثابة نزل أو مرقد يأوي إليه أصحابه في أخر النهار للمبيت ثم الانسحاب باكرا فرار منه.

الخاتمة:

ما يمكن قوله في هذه الدراسة، هو أنه في ظل المعطيات والأوضاع سالفة الذكر فإن قطاع كبير من المساكن الجماعية في الجزائر اليوم، يفتقر لمواصفات ومعايير الجودة المتعارف عليها في هذا الشأن أو جزء منها على الأقل، وذلك بفعل انحصار جل اهتمام القائمين على شؤون هذا القطاع على تلبية الحاجة للسكن فقط، وذلك من خلال الأخذ بالخيار الكمي في عملية الإنتاج، وتأجيل مراعاة بقية الجوانب

والمتطلبات ذات الصلة المباشرة بنوعية الحياة إلى إشعار لاحق غير معلوم الآجال، الأمر الذي من شأنه أن يجعل ألاف المساكن عبارة عن هياكل بدون روح، وحياة الملايين من السكان توتر وقلق قبل الحصول على السكن ومثلهما بعد الحصول عليه، وأن العلاقة بينهما لا تعدو إلا أن تكون علاقة اضطرار.

الهوامش:

1. رانية محمد علي طه، التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعية للسكان: حالة دراسية البلدة القديمة بنابلس، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص.

[2] . عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية: دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري الأسري، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص. 169.

[3]. مصطفى غريب مصطفى عبده، توفيق الحاجات الإنسانية كآليات تنموية للنطاقات العمرانية في فكر المشاركة والتمكين لجماعة المستعملين، ورقة عمل مقدمة ضمن أشغال مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع، 12-14 افريل 2007، جامعة الأزهر، القاهرة، ص. 05.

[4] . د. إسماعيل إبراهيم قارة، المرجع السابق، ص 20.

[5] . رانية علي محمد طه، التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية ثقافية والاجتماعية للسكان: حالة دراسية المدينة القديمة بنابلس، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2010، ص.40.

[6] . سليماني جميلة،دراسات في علم النفس الاجتماعي الفضائي: الآليات النفسية الاجتماعية للمسكن، دار هومة، الجزائر، 2011، ص. 61.

[8]. د. مصطفى Ben aatia Farouk, L'habitat dans le tiers monde – le cas de l'Algérie, 1980, p.18 .[7]
بن حموش، الإسكان الكسري كبديل، ورقة بحث مقدمة لأشغال ندوة الإسكان الثالثة، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، السعودية، ص. 83

[9]. د. يوسف أبو الحديد، تاريخ العمارة: تاريخ العمارة الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، صص.5-12.

[10] . جان أونيموس، الإنسان والمدينة، في كتاب الإنسان والمدينة في العالم المعاصر، ترجمة: كمال خوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ص 10-15.

11 . أ.د. رضوان الطحلاوي & حسام يعقوب النعمان، تأثير البيئة الطبيعية والثقافية في تشكيل البنية الفضائية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 24 العدد 02، 2008، ص.

[12] Nadir Ben Matti, L'Habitat du Tiers Monde: Cas de l'Algerie, SNED, 1982, p 105.

[13]. سهام وناسي، النمو الحضري ومشكلة السكن والإسكان: دراسة ميدانية بمدينة باتنة حي 1020 مسكن، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة باتنة، 2009/2008، ص. 141.

[14] . سهام وناسي، المرجع السابق، ص. 141.

[15] . عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي، الإسكان في الكويت: دراسة في علم الاجتماع الحضري، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1978، ص 32.

[16]. عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي، المرجع السابق، ص. 32.

[17] . عبد الرءوف عبد العزيز الجرداوي، المرجع السابق، ص. 32.

[18]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 15 أبريل 1987 يتعلق بتحديد المساحات والتوزيعات المطبقة على مساكن الترقية العقارية العمومية، الجريدة الرسمية، العدد، ص. 1498.

[19]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 14 مايو 2011 يحدد الخصائص التقنية والشروط المالية المطبقة على إنجاز السكن الترقوي المدعم، الجريدة الرسمية، العدد 51، ص.24.

[20] http://bou-r.talk4her.com/t13157-topic.